الإضـافـةُ بيـنَ الاستعمـالِ والتَّقديـر

م. د. عمّار طه أحمد
جامعة تكريت / كلّية التّربية للعلوم الإنسانيّة/ قسم اللغة العربيّة

المقدمـــة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ،والصّلاةُ والسّلام على سيّدنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم، وبعد :

مُلخّصُ البَحْث :

الإضافةُ في اللغة العربيّة تركيبٌ صغيرٌ بحجمه ، غزيرٌ بمحتواه ، فاستعمالاته المتنوّعةُ تكشفُ عن عمقه وغوره في اختصار اللفظ وتنوّع المعاني ، لكنَّ هناك مشكلاً في تقدير الإضافةِ المعنويّةِ عند النحاة ؛ فالمشهور أنّها تقدّر بـ (اللام) ، وإن كان المضافُ من جنس المضاف إليه فتقدّر بـ (من) ، وإن كان المضاف إليه ظرفًا يقع فيه المضاف فتقدّر بـ (في) ، وبسبب هذه التقديراتِ وقع خلافٌ بين النحاة في عامل الجرِّ فيها ، وهذا جرَّ إلى مشكلٍ في المعنى ، وإلى تضييقِ دائرة الإضافة ، ويسعى هذا البحثُ إلى تتبّع استعمالاتِ الإضافة في كلامِ العربِ وموازنتها مع التقديرِ بالحروف ، لإظهار مدى التوافق وعدمه بين تركيب الإضافة وتقدير حروف الجر، ولبيانِ الحجمِ الحقيقيِّ للاستعمال في الإضافة ، ولمواضع تقدير الحروف وحدودها ، مع الوقوف على أقوال النحاة لمعرفة مقاصدهم في ذلك ، لعلّنا نصل إلى تصوّر أكثر وضوحًا عن هذا الموضوع ، ومن الله التوفيق .

The Role of Addition in the Use and Appreciation

All praise due Allah, the Lord of the world and blessing up on the prophet Muhammad and his family and his accompanies .

Abstract:

Addition is an important topic in Arabic. Addition can have different uses and it is very significant for abbreviation the word and referring to the various meaning. There is a problem to appreciate the meaningful addition and this diverse point among the grammarians. It is familiar for the meaningful addition to be appreciated by (Alam). It is appreciated by (Min) if the double and the doubled are same sex. The meaningful addition may be appreciated by (fe) if the doubled is adverb. The difference has happened because of different views of grammarians. These appreciations could make grammarians be different. The study is dealing with the use of addition in the Arabic talk as well as the importance of prepositions. The study also focused on synthesis of addition and selecting the prepositions to be used .

خُطَّةُ البَحث :

اقتضتْ مادّة البحث أن يقسّمَ البحثُ على ثلاثة مباحث : في اللَّفظ ، وفي المعنى ، وفي العمل ، فالموازنة بين استعمالاتِ الإضافة وبين تقدير حروف الجر تقتضي التجزئة ، لأنَّ هناك فروق لفظيّةٌ ، ومعنويّةٌ ، وفروقٌ في العمل ، وقسّمنا مبحثَي اللفظ والمعنى على قسمين : الإضافة إلى المفرد ، والإضافة إلى الجملة ؛ وذلك لأنَّ تصوّر الإضافة إلى المفرد يختلف عند النحاة عن تصوّر الإضافة إلى الجملة ، وهناك ما لا يضاف إلا إلى الجملة ، ومنهجنا في عرض المادّة أن نبدأ بالإضافة المحضة مع المفرد الظاهر ثم المضمر ، ثم غير المحضة ، وبعد ذلك مع الجملة ، وسَبَقَ هذا تمهيدٌ احتوى على تعريفِ الإضافة والجرّ ، ونوعي الإضافة ، ومشكل مصطلحي الإضافة والجرِّ ، والاستعمال والتّقدير في الإضافة ؛ وذكرنا نوعي الإضافةِ لأنّه لا يمكن بحثُ الإضافة المعنويّة منفصلةً تمامًا عن اللفظيّة ، فقد تتحوّل اللفظيّةُ إلى معنويَّةٍ بمجرد تغيّر عاملِ الزمن ، وقد تقترب المعنويّة من اللفظية ، ومن النحاة من يعطي للفظيّة أحكام المعنويّة ، وهناك فروق بينهما لا بدَّ من ذكرها، ولوجود مشكلٍ في اصطلاحي الإضافة والجرِّ ، ولحصول الوهم في التصوّر عند طائفة من الدارسين بسبب عدم اتضاحهما تماما ، فقد أفردنا لهما فقرةً، فبينهما عمومٌ وخصوص ، ثمَّ ختمنا البحث بأبرز النتائج التي توصّل إليها .

التمهيد

تعريف العنوان ، وبيان المشكل فيه .

أوّلا : الإضافة والجرُّ لغةً واصطلاحًا :

١. الإضافة : لغةً : ذكر ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أنَّ الضّادَ والياءَ والفاءَ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على ميلِ الشَّيءِ إلى الشَّيء[١] ، ومعنى : مضافٌ إلى كذا : أي ؛ مُمالٌ إليه[٢] ، وضافَ وأضاف بمعنى : مالَ ودنا، والمُضافُ من النّاس هو المُلصقُ بالقومِ الممالُ إليهم ، وليس منهم ، وكلُّ شيءٍ أُميلَ إلى شيءٍ وأُسندَ إليه فقد أضيفَ[٣]، وكذا إذا ضُمَّ إليه[٤] ، وأضاف إليه يُضيفُه [٥] .

الإضافة اصطلاحًا : عُرِّفت بأنَّها : ((نسبةٌ بينَ اسمين تقييديةٌ ، تُوجبُ لثانيهما الجرَّ أبداً))[٦] ، وخرج بقولهم : (تقييديّة) الإسناد ، مثل : زيدٌ قائمٌ ، وقام زيدٌ ، والوصف ، مثل : زيدٌ الخياط [٧] .

٢. الجرُّ : لغةً :

ذكر ابنُ فارسٍ أنَّ الجيمَ والرّاءَ أصلٌ واحدٌ وهو : مَدُّ الشَّيءِ وسَحبُهُ ، فيقال : جَرَرْتُ الحَبْلَ أَجُرُّه جرًّا ، والجّرُّ أسفَلُ الجَبَلِ ، كأنّه شيءٌ قد سُحِبَ سَحبًا[٨]، وجُرَّ الفصيلُ فهو مجرورٌ[٩] ، والجرُّ : الجَذْبُ[١٠] .

---

١) ينظر : مقاييس اللغة ٥٢٠ .
٢) ينظر : العين ٦٧/٧ .
٣) ينظر : لسان العرب ١٠٨/٨ .
٤) ينظر : المصباح المنير ٢/ ٣٦٦ .
٥) ينظر : لسان العرب ١٠٩/٨ .
٦) ارتشاف الضرب ١٧٩٩، وينظر: حاشية ابن الصبّان ٣٥٦/٢، الحدود في علم النّحو ، البجائي الأُبَّذي (ت٨٦٠هـ) ، ٤٧٥ ، وحاشية الخضري ٣/٢ .
٧) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٤١١ .
٨) ينظر : مقاييس اللغة ١٥٠ .
٩) ينظر : العين ١٤/٦ .
١٠) ينظر: لسان العرب ٢٤٠/٢ .

والجَرُّ اصطلاحًا ، هو : ((الكسرةُ التي يُحْدِثُها العاملُ بدخوله في آخر الاسم المعرب))[١] ، وهذا العاملُ قد يكون حرفًا ، أو اسمًا[٢] .

ثانيا : نوعا الإضافة :

الإضافة على نوعين : محضة ، أي ؛ خالصة من نيّة الانفصال ، وهي إضافة الاسم الذي لا يُشابه الفعل المضارع إلى معموله ، وهي الإضافة الحقيقيّة المقصودة في الباب ، وتسمّى معنويّة لأنّها أفادت أمرًا معنويًّا ، وغير محضة : وهي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله ، والمشهور أنّها إضافة لفظيّة [٣] ، والتحقيق أنَّ الإضافة المحضة هي إضافة لفظيّة معنويّة ؛ لأنّها تجمع مع اللفظ إضافة معنى[٤] ، ويبدو أنَّ التّسمية شاعت للغلبة ، وللتمييز ، وإلا فالتخفيفُ جارٍ في المعنويّة كذلك ، وعند ابن يعيش أنَّها تسمّى محضة لأنّها خالصة بكون المعنى فيها موافقًا لِلَّفظ من إضافة إلى معرفة ، أو إلى نكرة [٥] .

وذكرنا الإضافة غير المحضة لأنَّ من النّحاة من يقارب بين المحضة وغير المحضة بنوعٍ ثالثٍ ، وكذلك لو دلّت على المضي انتقلت إلى محضة ، وأيضا لاختلافهم في طائفة من الإضافات ، ومنهم من يرى أنَّ غير المحضة تشتمل على (اللام)[٦] ،

ولاكتمال تصوّر الإضافة فنجد أن نذكر طرفًا منها ممّا يتعلّق بالبحث .

ثالثًا : المشكل في مفهوميِّ الإضافة والجرِّ :

لوجودِ مشكلٍ في مفهوميِّ (الإضافة) و (الجرّ) ؛ فلا بدَّ من التأصيلِ لهما ، ومحاولة كشف المشكل بينهما.

---

١) شرح الحدود في النّحو ٢٧٩ .

٢) ينظر: شرح الحدود في النحو ٢٧٩ .

٣) ينظر شرح ابن عقيل ٣/ ٣٧ ، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ٥٢٠/١ .

٤) ينظر: شرح ابن يعيش ١٢٦/٢ .

٥) ينظر : المصدر نفسه .

٦) ينظر : هامش ٣ ، النحو الوافي ٣/ ١٥ .

١. المشكل في مفهوم الإضافة :

إنَّ المعنى العملي للإضافة هو : أن يُسندَ اسمٌ إلى اسمٍ ، فينزل الثاني من الأوّل منزِلةَ التنوينِ ، أو ما يقومُ مُقامه مثل : نون التثنية والجمع ، ويلزم الثاني حالةً واحدةً هي الجرُّ ، مثل: غلامُ زيدٍ، فـ (غلام) مضاف ، و(زيد) مضافٌ إليه[١] ، ونون التثنية ،والجمع ، وما يقوم مقامهما من الملحق تقوم مقام تنوين المفرد[٢] ، ومنهم مَن تصوّر أنَّ التّنوينَ قد حُذف لأنَّهما صارا كالاسم الواحد ، فلا يُفصل بينهما ، والتنوينُ لا يدخلُ في حشو الكلمة[٣] .

ممّا تقدّم يتّضح أنَّ النحاة على رأيينِ من التّصوّر ؛ أحدهما : أنَّ المضاف إليه ينزل منزلةَ التنوين، والآخر : أنَّه جزءٌ من الكلمة ، فخرج التنوينُ، والذي يظهر لي . والله أعلم . أنَّ تركيب الإضافةِ أوسعُ من تصوّره بكلمةٍ واحدةٍ ؛ لأنَّ الأوّل احتوى علامةَ إعرابٍ وله معناه ، والثاني منوّنٌ معربٌ ، والتزم الأوّلُ مع الثاني برابطٍ سِمَتُهُ اللفظيّةُ حذفُ التنوينِ ، والتنوينُ يحذفُ بمنع صرفٍ ، وبدخول (أل) ، ولم تَفقدِ الكلمةُ سمتَها من الإعراب ، والأقرب أنّه علامةٌ على التمازج والالتزام لفظًا ومعنى .

ومعنى الإسناد هنا بأنَّ الأوّلَ ملصقٌ بالثاني ، معتمدٌ عليه كاعتمادِ المستند إلى المستنَد إليه[٤] .

وأُخِذَ تعريف الإضافة عند النّحاة من الضَّم والميلِ إلى الشيء ، لأَنَّ الأَوَّلَ يُضَمُّ إِلَى الثَّاني لِيَكْتَسِبَ منْهُ التَّعْرِيفَ أَو التَّخْصيصَ [٥] .

واستعمل سيبويه (ت١٨٠هـ) مصطلح (الإضافة) في نطاق أوسع ممّا استقرّ في كتب النحو من بعده ، فشمل حروف الجرِّ ، من ذلك : باء الإضافة ولامها ، مثل : بزيدٍ ولزيد[٦] ، فسمّى حروفَ

---

١) ينظر : لسان العرب ١٠٩/٨ ، وشرح التصريح على التوضيح ٦٧٣/١ و ٦٧٤ ، وحاشية الخضري ٣/٢ .
٢) ينظر : شرح الحدود في النّحو ٢٧٩ .
٣) ينظر : البسيط في شرح جمل الزّجاجي ، ابن أبي الربيع ٨٨٩/٢ ، واللؤلؤة في علم العربيّة ، السّرمرّي ، ١٣٣ .
٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨٧/١ .
٥) ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٢٧٣/١ و ٢٧٤ ، والمصباح المنير ٢١٨و ٢١٩ .
٦) ينظر : كتاب سيبويه ١٢/١ و ١٧ .

حروفَ الجرّ حروفَ الإضافة [١]، والسبب في ذلك لأنّها تضيف معاني الأفعالِ إلى الأسماء ، فإذا حُذِفَ حرفُ الجرِّ اتصل الفعلُ بمعموله ، مثل : عرَّفتُهُ بزيدٍ ، فإذا حذفتَ قلتَ : عرَّفْتُهُ زيدًا [٢] ، ولذا فهناك أفعال لا تتعدّى إلا بحرف الجرِّ ، مثل : مررتُ بزيدٍ ، فهو بمعنى : مررتُ زيدًا[٣] ، ونسب الشيخ خالد الأزهري هذه التسمية إلى الكوفيين[٤] ، وبقيت تسمية (حرف الإضافة) عند النّحاة مستعملة [٥] ، فالباء حرف واسطةٍ بين الفعل وما تعلّق به ، وله عملٌ ومعنًى لا يستغنى عنهما ، وقد زعم الدكتور صادق حسين كنيج أنَّ التحقيق عند النّحاة أنَّ الحرف لا يعمل الجرَّ ، وإنّما هو علامة ظاهرة لإتمام الإضافة التي هي أصل الجرّ، فالإضافة تكون بحرف وبغير حرف [٦] ، ومع أنَّ هذا تحقيقٌ جيّدٌ في المعنى ، لكنَّ النّحاة أثبتوا الجرَّ بالحرف [٧]، ويبدو أنَّ كلمة (الإضافة) جذبت الباحث نحو التخصيص بالاسم ، قال السيرافيُّ : ((جعل سيبويه المجرورَ بحرفٍ أو بإضافةٍ إليه كلّه مضافًا ، ثمَّ قسّم ذلك فقال : (إنَّ المضاف إليه ينجرُّ بثلاثة أشياء...) ... اعلم أنَّ الجرَّ يكون بشيئينِ : أحدهما : دخول حرف ليس باسمٍ ولا ظرف ، والآخر : بإضافة اسمٍ إلى اسم)) [٨] ، فسيبويه نصَّ أنَّ العمل لحرف الجرّ، وتابعه السيرافي ، وهو مذهب الجمهور[٩] ، بل إنَّ مذهب سيبويه في إضافة اسم إلى اسم أنّه ناب مناب الحرف[١٠] ، وقال ابن يعيش : ((ولولا تقديرُ وجودِ الحرف المذكور؛ لَمَا ساغ الجرُّ. ألا ترى أنّ كلّ واحد من المضاف

---

١) كتاب سيبويه ١/ ٣٨ .
٢) ينظر : المصدر نفسه ١/ ٣٧ و٣٨ ، والمفصل ٣٧٩ .
٣) ينظر : كتاب سيبويه ٩٢/١ .
٤) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٦٣٠ .
٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٠٢/٢ ، ولسان العرب ٨/ ١٠٩ .
٦) ينظر :الجرُّ بعد الحرف في النحو العربي ١٠ و ١٦٩ . ١٧٨ و ٤٦٣ .
٧) ينظر : كتاب سيبويه ٤١٩/١ ،
٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٠٩ ، ٣١٠ ، وينظر : كتاب سيبويه ٤١٩/١ . ٤٢١ .
٩) ينظر : المقتضب ٤/ ٥٢ ، والأصول في النحو ١/ ٤٠٨ ، وشرح المفصل ٤٧/٢ و٢١٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣ ، وشرح المقدّمة الآجرومية ، العثيمين ٢٩٣ .
١٠) ينظر : همع الهوامع ٥٠١/٢ .

والمضاف إليه اسمٌ ليس له أن يعمل في الآخر، لأنّه ليس عملُه في أحدهما بأَوْلى من العَكْس، وإنما الخفضُ في المضاف إليه بالحرف المقدَّر الذي هو (اللامُ) ، أو (مِنْ)))[١] ، ولذا نصّ ابنُ هشام أنَّ الجرّ بالحرف هو الأصل[٢].

وتابع المبرِّد سيبويه باستعمالِ الإضافة في حروف الجرِّ ، وفي إضافة اسم إلى آخر[٣]، وكذا ابن جنّيّ [٤] ، فالنحاة استعملوا مصطلح (المضاف إليه) في المجرور بحرف ، لكن الذي اشتهر عند الإطلاق أنّه يدلّ على اسمٍ انجرَّ بإضافة اسمٍ إليه[٥] ، وبقيت روابط في العمل والمعنى من حروف الجرّ لم تفارق الإضافة ، فهناك تداخلٌ بينهما .

٢. المشكل في مفهومِ الجرّ :

الجرُّ عند النّحاةِ هو علامةُ إعراب ، وهو عَلَمُ الإضافة ، فعند قولنا : غلامُ زيدٍ ؛ فالجَرُّ علامةٌ على إضافةِ (غلام) إلى (زيد)[٦] ،

وذكر الزجّاجيُّ رأيَ البصريينَ وتفسيرهم لِتسميةِ (الجرِّ) بأنَّ معناها الإضافة، ويُقصدُ بذلك أَنَّ الحروف الجارّة تجرُّ ما قبلها . فهي تضيفها إلى ما بعدها . فتوصله إلى ما بعدها ، مثل : مررتُ بزيدٍ ، فالباء أوصلت (مرورك) إلى (زيد) ، وكذلك : هذا غلام زيد[٧] ، ويبدو أنّه قصد بالأخير تضمّن الإضافة معنى (اللام) ، وقد تقدّم هذا آنفًا في تسمية (حروف الإضافة) ، فيكون هذا من التناوب بين الجرّ والإضافة ، وأمّا الكوفيون فالتسمية عندهم صوتيّة ، لذا يسمّون الجرَّ (الخفض) ؛ لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق بها ، وميله إلى إحدى الجهتين[٨] ، وتحقيق تسمية (حروف

---

١) شرح المفصّل ٢/ ١٢٣ .
٢) ينظر : شرح قطر النّدى ٢٤٧ .
٣) ينظر : المقتضب ١٣٦/٤ .
٤) ينظر : الخصائص ٣٧٥/٢ .
٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٠٢/٢ .
٦) ينظر: الإيضاح في علل النَّحو ٦٩ ، والمفصّل في صنعة الإعراب ٣٧ ، والمصطلح النّحوي ، عوض القوزي ٢٣ .
٧) ينظر: الإيضاح ٩٣ .
٨) ينظر : المصدر نفسه .

الجرّ) من جهة الوصل لأنّها تجرّ معاني الأفعال التي قبلها إلى الأسماء التي بعدها وهو المقصود بمعنى (حروف الإضافة) ، ومن جهة العمل لأنّها تعمل الجرَّ ، فيكون المراد بالجرِّ الإعرابَ المخصوصَ مثل قولهم : حروف النّصب وحروف الجزم [١] .

ممّا تقدّم تبيّن أنَّ مفهوم الإضافة بدأ واسعًا ، ثمّ أخَذَ يتخصص ، وكذلك الجرُّ ، فالإضافة والجرّ يتناوبان ، فتارةً تكون الإضافة بمعنى الجرِّ ، وبالعكس ، ولذا اختلف النحاة في العامل في الإضافة . كما سيأتي . والأَوْلَى ربط المعنى الاصطلاحي باللغوي ، فالإضافة تكون للتقييد والإسناد ، ويرتبط الأول بالثاني في اللفظ والمعنى ، والجرُّ يكون للعمل ، فتقول في المضاف : إنّه يعمل الجرَّ في المضاف إليه .

رابعًا : الاستعمال والتّقدير في الإضافة :

نقصد بالاستعمال في الإضافة المواضع المتنوّعة التي استُعمِلت فيها، ووردت عن العرب ، فأنواع الاستعمالات تُظهِرُ لنا العمقَ الحقيقيَّ للإضافة ، وتتبّع أحكام تلك الاستعمالات يُظهر أسرارها ، فلكلّ استعمالٍ ما يميّزه عن غيره ، فالإضافة إلى النكرة تختلف عن الإضافة إلى المعرفة شكلاً ومعنى ، والإضافة إلى الضمير لها خصوصيّة تنفرد بها ، وكذلك إلى الجملة .

وأمّا من جهة التقدير : فهو أسلوب من أساليب التأويل النحوي للنصوص اللغوية المخالفة للقواعد النحوية ، فهو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل على صيغة يتوافق فيها العامل مع الإعراب [٢] ، ويتعامل النّحاة مع التقدير كأنَّه واقعٌ إلاّ أنَّه لا يُتكلّم به[٣]، فإن قدّروا حرفًا فإنّهم يُعملونه ، ويراعون حذفه ، ويجعلون له نصيب المعنى ، وقصدُنا بلفظ المقدّر: تصوُّرُه ملفوظٌ به ، والنحاة يتعاملون مع التقدير كأنّه ملفوظٌ به، وربّما لُفِظَ بالتقدير ، فذكر الخليل : ((أنَّ العربَ قد

---

١) ينظر : حاشية الصبان ٢/ ٣٠٢ .

٢) ينظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٠٨ و ٢٠٩ .

٣) ينظر : كتاب سيبويه ٢/ ١٧٦ .

تقول : لا أباكَ في موضع : لا أبا لك))[١] ، فالتقدير اللفظيُّ لـه نصيبٌ من اللفظ ، فيلفظُ بـه عند ذكره ، ويكتب ، ويراعى شكله ، فهو الوجه الذي يبنى عليه العمل والمعنى ، وهو يؤثر في لفظ الأصل ، لذا فأفضل أنواع التقدير أن يسلم لك اللفظ والمعنى[٢] ، ولا يذهب النحاة إلى التقدير إلا لضرورة في العمل والمعنى ، مع مراعاة ظاهر اللفظ ما أمكن ذلك ، ولأنَّ النحاة اختلفوا في الإضافة . كما سيأتي في الخلاف في عاملها . والأكثر بين من يقدر حرفًا عاملا وبين من يجعل المضاف نائبًا عن حرف الجرّ ، ومِن أهل التحقيق مَن لا يرى له وجودًا في الحقيقة الواقعة ، ولا في التقدير الذي يقوم مقامها ، ويرى أنَّه على سبيل التخييل والافتراض ، ومع ذلك فهم يصرّحون به في أكثر الإضافات المحضة [٣] .

١) الأصول في النحو ١/ ٣٨٩ .
٢) ينظر : المنصف ١٤٠ .
٣) ينظر : النحو الوافي ٣/ ١٧ .

المبحث الأول

لفظ الإضافة بين الاستعمال والتقدير:

أولا : ما يضاف إلى المفرد :

الأصل بين اللفظ والمعنى هو المطابقة[١] ،والإضافة ربط بين اسمينِ بإضافة أحدهما إلى الآخر[٢]، وهذا الاسم المسند قد يكون جامدًا أو مشتقًّا ، ويسند إلى اسم ولو مؤوّلا[٣] ، فإن كان الاسمُ ممنوعًا من الصّرف نويتَ فيه الصرفَ ، وقدّرتَ فيه التنوينَ ، ثمَّ حذفته عند الإضافة[٤] .

والتنوين علامة تفصل بين المفرد والمضاف[٥] ، وحذف التنوين يدلُّ على الاتّصال ، ووجوده يدلَّ على الانفصال ، لذا فهو يكثرُ في النّكرات لحاجتها إلى التخصيص بإضافتها إلى غيرها[٦] ، فهو فيها بمثابة علامة الفقر إلى مُخَصِّصٍ لها ، وكذلك النون في غير المفرد ، وقد لا تُذكر النون لِدوام الإضافة ، ففي (ذواتا) لا توجد فيها النون لأنّها لا تنفكُّ عن الإضافة[٧] ، وقريبٌ من هذا استعمالهم النُّونَ في الفصل بين الفعل وياء المتكلّم ، فالنون في : (ضَرَبَني) أفادت معنى الانفصال ، وهي ترفع توهُّمَ كونها أسماء ، فالنون هي أكثر الحروف علامةً على الانفصال[٨].

ووجودُ التنوينِ في المعارفِ قليلٌ لكثرة استغنائها عن ذلك ، وما لا يُتصوّرُ فيه الإضافة لا يدخله التنوين ، مثل : المضمر ، والمبهم ، وكذلك المعرّف بـ(أل)[٩] ،

وذكرنا في التعريف بأنَّ الإضافةَ بنوعيها تفيد اللفظ تخفيفًا ، وهذا يكون في حذفِ التنوينِ ، فهذا مع أنَّه يؤدي غرضًا نحويًّا ، فإنَّه موضعُ التخفيف في الإضافة، فالعربُ تتحرّى الخفّةَ في كلامها

---

١) ينظر : الأشباه والنظائر ٧٢/١ .
٢) ينظر المعجم الوسيط ١/ ٥٦٨ .
٣) ينظر : شرح الحدود ٢٧٩ .
٤) ينظر : المصدر نفسه .
٥) ينظر : الإيضاح ٩٧ .
٦) ينظر : نتائج الفكر في النّحو ٦٩ .
٧) ينظر : المصدر نفسه ٨٢ .
٨) ينظر : المصدر نفسه ١٥١ و ١٥٢ .
٩) ينظر : المصدر نفسه ٦٩ .

ما وجدتْ إلى ذلك سبيلا [١] ، وتقدير حرف الجرّ لا ينهض بذلك ، ومن التخفيف في الإضافة أنّه أنّه يُحذفُ الحرفُ الذي دلّت عليه الإضافة ، فذكر سيبويه في قول الله عزَّ وجلَّ ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] أنَّ هناك خفّةً واختصارًا في الكلام [٢] ، فظاهرة التخفيف في الإضافةِ موضعٌ من مواضعِ التخفيفِ في اللغة[٣] .

وهناك خلافٌ في تعيين المضاف ، والمضاف إليه ، والرّاجحُ أنَّ الأول هو المضاف ، والثاني هو المضافُ إليه ؛ لأنَّ الأوّل يُفيدُ من الثاني التعريف ، أو التخصيص ، وقيل عكسُ ذلك ، وهناك من يذهب أنَّ كلاًّ منهما مضافٌ إلى صاحبه، وهذا يشبه الخلاف في الإسناد[٤] ، وتقدّم في التعريف أنَّ المتضايفينِ كالاسمِ الواحد ، لكن نجدُ أنّهم يفصلونَ بينهما في مواضع ؛ فيفصل بالظرف ، نحو: للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامها[٥] ، وبالمعطوف ، نحو : قطع اللهُ يَدَ ورجلَ من قالها ، وبلام الجرّ نحو : لا أبا لك ، وبـ (ما) ، نحو : يا بُعْدَ ما متأمّلي[٦] ، وبالمفعول بين المصدر وفاعله ، نحو : زجَّ القلوصَ أبي مزادَه[٧] ، فهذه المواضع التي يفصل فيها بينهما[٨] ، وهذا من الفارق بين الإضافة وبين حرف الجرّ وعامله ، فالتركيب الذي يقبل الفصل مع بقاء العمل والمعنى يكون أوسع من الذي لا يقبل الفصل ، ومع أنّه حُكي عن الكسائي قولهم : ((أَخَذتُهُ

---

١) ينظر : الخصائص ١/ ٧٢ ، و ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د. احمد عفيفي ٨١ .

٢) ينظر : كتاب سيبويه ١/ ١٧٢ و٢١٢ .

٣) ينظر : ظاهرة التخفيف في النّحو العربي ٢٨٤ . ٢٨٨ .

٤) ينظر : همع الهوامع ٤١١/٢ .

٥) عجز بيت لعمرو بن قَمِيئة البكري ، شاعر جاهلي ، صاحب امرئ القيس ، وصدر البيت : لمّا رأتْ ساتيدَما استعبرتْ ... ، ، وساتيدما : اسم جبل ، ينظر : كتاب سيبويه ١٧٨/١ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، وخزانة الأدب ٤٠٦/٤ .

٦) أصله : (بَعدَ ما) ، من معلّقة امرئ القيس ، ينظر : ديوانه ٦٤ ، وذهب قسم من الشّراح أنّ الأصل (بَعُدَ) فعل خُفّف وسكّن وسطه، ويروى بضمّ الباء ، وفيه الشاهد ، ينظر : خزانة الأدب ٤٢٤/٩ . ٤٢٧ .

٧) عجز بيت لم ينسب لمعيّن ، وأوّله مختلف فيه ، يروى : فزججتها متمكّنًا ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٥٨/١ ، و : فزجَجتُها بمِزجَّةٍ ، ينظر : الخصائص ٤٠٨/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣/٢ .

٨) ينظر : البسيط ٨٨٩/٢ . ٨٩٢ ، والفصل بين المتضايفين قراءة ابن عامر نموذجا (بحث) ، مجلة الفتح العدد ٢٦ ، ٢٠٠٦ ص ٢٧٤ .

بـأرى ألْفِ درهمٍ))[١] ، وهنـاك مـن نـادر الشّـعر فـي الفصـل بـين الجـارّ والمجـرور[٢] ، إلاّ أنَّ هـذا الفصل بين المتضايفين أسهل من ذلك وأكثر[٣] .

وفـي لفظ الإضـافة تقترب الكلمـةُ من الأخرى ، ومـع أنَّ النحـاة يسمّونه : التركيـب الإضـافي ، إلاّ أنّهم يقاربون كثيرًا بين المضاف والمضاف إليه ، حتّى أنَّ الثاني يكون من تمام الأوّل ، ويصيرا اسمًا واحدًا ، وأثّر الأوّلُ في الثاني الجرَّ بالإضافة ، مثل : هذا غلامُ زيدٍ [٤]. وهذا غير موجود في في تركيب حرف الجرِّ مع مجروره .

ومن سمات لفظ الإضافة أنّه لا يجوز الوقفُ على المضاف دون المضافِ إليه ؛ لأنّهما بمثابة شيءٍ واحدٍ [٥].

ومن الفروق اللفظية أنَّ الإضافة لا تقبل في المضافِ الألف واللام ، والأصل أن يكون منوّنًا ، ثمَّ يُحذفُ هذا التنوينُ عند الإضافة سِمةً لها ، فالألف واللام زيادة، والتنوينُ زيادة ، ولا يحتمل الاسم زيادتين ، والسبيلُ في تعريفِ الأوّل هو تعريف الثاني[٦] ، وهذا غير موجود في الجرِّ بالحرف ، وقد لا يوجدُ التنوينُ مثل : لبيّك ، و ذوي مالٍ ، لعدم النُّطق بها ، أو لعدمِ ظهورها لعلّة ، مثل : أكرمُ القومِ ، ولدن زيدٍ ، والحسنُ الوجهِ ، لمشابهة الفعل ، ولوجودِ الحرفِ ، ولوجودِ (ال) ، فعلى هذا يمكن أن يكون الحذفُ لفظًا أو تقديرًا [٧] .

---

١) ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل ٥/ ٢٥٩ .
٢) ينظر : الجر بعد الحرف في النحو العربي ١٧٨ . ١٨٠ .
٣) ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل ٥/ ٢٥٩ .
٤) ينظر المقتضب ١٤٣/٤ .
٥) ينظر : نتائج الفكر في النّحو ٦٩ .
٦) ينظر: المقتضب ١٤٣/٤ .
٧) ينظر : حاشية الخضري ٣/٢ ، ففي المبنيِّ يقدّر التنوين ، مثل : لدن ، ينظر : حاشية الصبان ٣٥٦/٢ .

وقريب من الإضافة غير المحضة قولهم : لا أباك ، فهي بموضع : لا أبًا لك ، ومع أنَّ هذا من الإضافة المحضة لكن قارب النّحاة بينه وبين الإضافة غير المحضة في اللفظ والمعنى ، فهي على تصوّر الانفصال [١]، وسنشير للمعنى فيها لاحقًا .

وقد تُترك الإضافة لفظًا ويبقى معناها قائمًا كما في : أيُّهم ، وكلُّهم ، وبعضهم [٢].

وهناك تراكيب لازمت الإضافة ، ولا تؤدّي المعنى إلا بذلك ، لكن من ممكن أن يحذف المضاف إليه ، مثل : من قبلُ ، فهذه الظروف المقطوعة عن الإضافة ، وحقّها أن تضاف[٣] .

وللإضافة مع الضمير في هذا الموضع ميزةٌ في نحو : ضاربك ، وضاربه ؛ فمذهب سيبويه أنَّه مقتصرٌ على الإضافة[٤] ، ولو كان ظاهرًا فالإضافة جائزة .

وفي الإضافة غير المحضة فهناك فرقٌ بينها وبين المحضة ينوى في اللفظ ، وقد يظهر ، وهو أنَّ غير المحضة على تقدير وجود التنوين في المضاف ، فهو كالملفوظ به ، ففي قولك : هذا رجلٌ حَسَنُ الوجهِ ؛ فإنَّ (حَسَن) لم تتعرّف رغم أنّها أضيفت إلى معرفة ، فهي باقيةٌ على تنكيرها لأنَّها على نيّة الانفصال ؛ أي : على عدم الإضافة وبقاء التنوين ، لأنَّ التنوين هو الأصل[٥] ، فهذا النوع أخذ شكل الإضافة ظاهرًا ، لكنّه خالفه في المعنى ، فلم يحصل إسنادٌ ، ولا اتصالٌ من جهة المعنى ، واقتُصِر على اللفظ فقط [٦].

وفي إضافة الوصف المعرّف بالألف واللام ؛ فالنّحاة يفرّقون بين إضافة الاسم المنوّن وبين إضافة الاسم الذي آخره النون من التثنية ، والجمع ، وشبههما ، لأنَّ الألف واللام تجتمع مع النّون ، ولا تجتمع مع التنوين ، فتقول : هذانِ الضاربانِ ، وهؤلاءِ الضاربونَ ، ولا تقول : هذا الضاربٌ ، لذا

---

١) ينظر : الأصول في النحو ٣٨٩/١ .
٢) ينظر : المصدر نفسه ١٥٨/١ .
٣) ينظر المصدر نفسه ١٤٢/٢ .
٤) ينظر : الأشباه والنظائر ٢٤٣/١ .
٥) ينظر : المقتضب ١٥٨/٤ .
٦) ينظر : شرح ابن يعيش ١٢٧/٢ .

يجيزون إضافةَ الوصف المعرّف الذي آخره النون إلى اسم غير معرّف بالألف واللام ، ولا يجيزون ذلك في المنّون إلا بإضافته إلى معرّفٍ بهما[١] ، من ذلك قول الأعشى[٢] :

الوَاهِبُ المائةِ الهجانِ وَعَبْدِهَا عُوذًا تُزَجّي خلفَها أطفالَها [٣]

ومع أنَّ الإضافة هي حذف التنوين ، فقد لا يحذف لعدم وجوده كما في : الحسنُ الوجهِ ، إلاّ أن يقدّر التنوينُ قبل دخول (ال)[٤] ، وهو ضعيف ؛ لأنّ (ال) سابقة ويجب حذف التنوين لأجلها ، فلا فلا يبقى للإضافة شيء [٥].

ثانيًا : ما يضاف إلى جملة :

من الأسماء ما لازم الإضافة إلى الجملة دون المفرد ، مثل : حيث ، إذ ، إذا[٦]، وعند قطع (إذ ، و إذا) عن الإضافة فإنّها تنوّن ، لذا فالتنوينُ هنا معاقبٌ للجملة [٧]، وهذا لا يكون في حروف الإضافة ، فهي تدخل على المفرد ، وما ذُكر من جملة بعد حرف الجرّ فهو على الحكاية ؛ مثل : دَعْنا مِنْ تمرتانِ ، وليس بقرشيّا[٨] .

ممّا تقدّم يتّضح تنوّع الألفاظ المستعملة في الإضافة مقارنةً بتقدير حروف الإضافة ، وأنَّ الحرف بتقديره سيغير شكل الإضافة ويحدد جهة المعنى ، والإضافة تحتمل أوجهًا كثيرة تتحدّد بالقرائن والسياق ، وقد تبقى محتملة لأكثر من وجه ، ومن جهة الحروف الثلاثة ؛ فلو استُعمل التركيب معها لاختلف عن تركيب الإضافة ظاهرًا ، ويحتوي شكل تركيب الإضافة على سماتٍ لا توجد في تقدير حروف الجرّ، وهذا يعزز رأي التخييل والافتراض في تقديرها .

---

١) ينظر : الأصول في النحو ١٢٩/١ .
٢) ديوانه ٢٩ .
٣) ينظر : المصدر نفسه ١٣٤/٢ .
٤) ينظر : حاشية الصبان ٢/ ٣٦٣ ،
٥) ينظر : أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩٠ .
٦) ينظر المصدر نفسه ١٤٣/٢ .
٧) ينظر : نتائج الفكر في النّحو ١٠٤ .
٨) ينظر : كتاب سيبويه ٢/ ٤١٣ .

المبحث الثاني
معنى الإضافة بين الاستعمال والتقدير

أولا : ما يضاف إلى المفرد :

نظرًا لكثرة معاني الإضافة في المفرد وما يتعلّق بها ؛ رأينا أن نجعل هذا المطلب إلى ثلاث فقرات: فائدة الإضافة ، ومعاني تقدير حروف الجرّ (اللام ، ومن ، وفي) ، وتتمات معاني استعمالات الإضافة .

١. فائدة الإضافة : تفيد الإضافة المحضة تخصيصًا إن أُضيف الاسمُ إلى نكرة، وتعريفًا إن أُضيف إلى معرفة [١] ، وذلك لأنَّ كلًّا من المتضايفينِ يؤثّرُ في الآخر ، فالمضافُ يعملُ الجرَّ في المضافِ إليه ، والأخيرُ يؤثّر في معنى الأوّل التّخصيص أو التعريف[٢] ، وبسببِ اتصال المتضايفينِ انسحبَ التعريفُ من المعرفة إلى النكرة، لأنّهما صارا بمثابة اسمٍ واحدٍ فَغُلّب التعريفُ على التنكير ، وجُعِلَ المضافُ إليه بمثابة آلة التعريف[٣] .

ومع هذا التقارب إلا أنَّ الحُكْمَ يُنسبُ للمضاف ، مثل : قبضتُ درهَمَ زيدٍ ، فالقبض للمضاف لا للمضاف إليه[٤] ، والتعريف عن طريق الإضافة يختلف عن التعريف بـ(أل) ، فـ(أل) تعرّف الاسمَ بالعهد ، والإضافة تعرّفُ الاسمَ بالملك والاستحقاق[٥] ، وهذا من الفوائد الكبيرة للإضافة في توسيع أفق التعريف ، ومع هذا الاختلاف ؛ فلا يجوز التعريف من وجهينِ مختلفينِ ، ولا متفقين ، فالتعريفُ يكونُ من وجهٍ واحد فقط [٦] .

---

١) ينظر الخصائص ٢٤/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣ و ٣٧ .

٢) ينظر شرح التصريح على التوضيح .

٣) ينظر : نتائج الفكر في النحو ١٦٩ و ١٧٠ ،

٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٣/١ .

٥) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٩٤ .

٦) ينظر : الجمل في النَّحو ١٤٤ ، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٤٥ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٩٥/٢ و ٨٩٦ .

وأسماء الإضافة المعنوية على ضربين : الأول : تجوز فيه الإضافة وعدمها ، والثاني : تلزمه الإضافة ، ولا يكاد يفارقها ؛ منها : الجهات السِّتُّ ، فتلزمها الإضافة لأنّها أمور نسبيّة ، فـ(فوق) يكون بالنسبة إلى شيء فوقًا غير محدّد ، فيلزمها التعريف لتحقيق الجهة[١] ، فإن أفردت نُصِبت على الظرفيّة عند البصريين، وعند الكوفيين هي ظروف عند الإضافة ، فإن أفردت صارت أسماءً في تقدير الحال ، فقام قدّام ؛ بتقدير : قام متقدّمًا ، لذا يجيزون مجيئه خبرًا نحو : زيدٌ قدّامٌ[٢].

فالتحقيق في الإضافة أنّهم يفرّقون بين إضافة الاسم ، وإضافة الظرف[٣] ، وهذا له أثره في تصوّر المعنى .

لكن إن كان المضاف ملازمًا للإبهام كـ : غير ، ومثل ، وشبه، فلا يتعرّف لأنّه لا يُراد كمال المغايرة والمماثلة[٤] ، وإنّما يُراد به مطلقهما ، ولذلك يصحُّ وصفُ النَّكرة بهما نحو : مَرَرْتُ برجلٍ غيرِكَ ، أو (مِثْلِكَ)[٥] ، فهذه لا تتعرّف ، ولا تختصّ بسبب الإبهام الذي في معناها ، ففي قولك : : (مثلُك) ، جاز أن يكون مثلُكَ في طولك ، وفي لونِك ، وفي علمكَ ، ولا يمكن الإحاطة بذلك ، فهذه جُعلت بمعنى اسم الفاعل في موضع (مُغاير) ، و(مماثل) ، و(مشابه) ، وجعلت للحال كأنّ المغايرة ، والمماثلة ، والمشابهة كانت موجودة في وقت مرورك به ، وهذه نكرات يوصف بها النكرات ، وتدخل عليها (رُبَّ)[٦] ، فهذا تشابه عكسيٌّ في فروع الإضافة ، إذ شابهت المحضة غير غير المحضة من جهة المعنى ، ومع شدّة إبهامها إلاّ أنَّ هناك طريقًا لجعلها معرفةً عندما يكون الموصوف بها معرفةً ، فعند ذلك يكون المعنى منحصرًا ، مُدركًا ، نحو : مرَرْتُ بعبدِ الله مثلِكَ؛

---

١) ينظر : شرح المفصل ١٣٩/٢ .
٢) ينظر : المصدر نفسه ١٤٠/٢ .
٣) ينظر : التبصرة والتذكرة ، الصيمري ٢٨٢/١ .
٤) ينظر شرح ابن الناظم ١٤٧ .
٥) ينظر : كتاب سيبويه ٤٢٣/١ ، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ٥٢٠/١ .
٦) ينظر : شرح المفصّل ١٣٨/٢ .

أي : المعروف بشبهك ، الغالب عليه ذلك[١] ، فعلى هذا تفيد الإضافة التعريف[٢]، فهذا موضعٌ شاع أنّه نكرة، والصواب ليس على الإطلاق .

وقريبٌ من الإضافة غير المحضة قول العرب : لا أباك ، يريدون لا أبا لَكَ [٣]، أو: لا أبًا لَكَ[٤] ، ففي (لا أبا لكَ) ؛ بيّن السيرافيُّ أنَّ (أبا) يحتمل بناؤه مع (لا) ، و(لك) في موضع النعت له أو في موضع الخبر ، والوجه الآخر : أن يكون مضافًا إلى الاسم الذي بعدَ اللامِ ، وتكونُ اللامُ زائدةً مؤكّدةً للإضافةِ ، وتكون (لا) عاملة في الأوّل ، غير مبنيّةٍ معه[٥] ، وهذا عند سيبويه أنَّ الإضافةَ الإضافةَ وقعت قبل مجيء اللامِ ، ومجيءُ اللامِ بعدها للتوكيدِ ، لأنَّ الإضافة هنا بمعنى (اللام)[٦] ، ووضّح ابن السّراج أنَّ اللامَ هنا مقحَمة تؤكّد معنى الإضافة ، ومع أنَّ (أبا) مضافٌ إلى إلى معرفة ؛ إلاّ أنَّ التركيب جاء بعد (لا) النافية للجنس التي تدخل على النكرات ، والمسوّغ في ذلك هو تصوّر الانفصال وتقدير التنوين ، أي : لا أبًا لك[٧] ، فهنا نجد أنَّ تصوّر الانفصال يستعمله النحاة لتخريج ما فيه مشكلٌ في المعنى في الإضافة المحضة ، وليس متوقّفًا على غيرِ المحضة ، وهذا تصوّرٌ في اللّفظ لصالحِ المعنى .

ويصحُّ معنى الإضافة بأدنى ملابسةٍ في المعنى ، كما في قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴾ [النازعات : ٤٦] ، فلمّا كانت العشيّةُ والضّحى طرفي النَّهار صحّت الإضافةُ بينهما[٨] ، فَقُربُ المعنى الدّال على الطَّرَفِ في ظرفٍ واحدٍ هو النّهارُ، فَسَوَّغَ الإضافةَ .

---

١) ينظر : المصدر نفسه ١٣٩/٢ .
٢) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ ١٠٤٣/٢ .
٣) ينظر : كتاب سيبويه ٢٧٦/٢ .
٤) ينظر : الأصول في النحو ٣٨٩/١ .
٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ٢٢/٣ و ٢٣ .
٦) ينظر : كتاب سيبويه ٢٧٦/٢ ، شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ٢٣/٣ .
٧) ينظر : الأصول في النحو ٣٨٩/١ ، وأيضًا : الخصائص ١٠٦/٣ .
٨) ينظر : همع الهوامع ٤١١/٢ .

والنّحـاة لا يضـيفون المعرفـةَ إلـى نكـرة ، فمفهـوم قـولهم : زيـدُكَ ؛ أنَّ ((زيـد)) صـار نكـرةً ، فكـأنَّ القائل جعلـه من أمّـةٍ كلِّها (زيد) ، ثـمَّ عرّف واحدًا بإضـافته إلـى معرّف[١] ، وهنـا نلاحظ فرقًا فـي المعنى بينه وبين : زيدٌ لك ، لأنَّ في التركيب الأخير بقيَ (زيد) على تعريفه ولم يحتج إلـى تنكير، لكن قانون الإضافة ألزمه التنكير ، إذن فالتعريف في الإضافة يغيّر المعرفة إلى نكرةٍ ، ثمَّ يعرّفها بطريق الإضافة بالملك أو الاختصاص .

ومن أهل التحقيق مَن يرى أنَّ الاشتراك في الأعلام من التعريفِ بـ (أل) ، والإضافة يختلف في نوعه عن الاشتراك في النكرات ؛ فـ (الزَّيدانِ) يختلف عن (الرَّجلانِ) ، ففي الأول يشتركان في اللفظ دون الحقيقة ، وفي الثاني يشتركان في اللفظ وفي الحقيقة ، وكذا لو أُضيف (زيد) إلى معرفة ؛ فإنَّهم يتخيَّلون التَّنكيرَ فيه ثمَّ يعرِّفونه[٢] ، والإضافة في الأعلام أكثر استعمالاً من إدخال (أل) عليها ، وهي غير مستقبحة كاستقباح (أل) فهم يستعملونها بكثرة في الأعلام [٣] .

أمّا الإضافة غير المحضة ففائدتها تخفيف اللّفظ[٤] ، ويبقى على إبهامه قبل الإضافة لأنَّ الغاية هي التخفيف بحذف التنوين ، أو نون التثنية ، أو الجمع[٥] ، وكذلك تفيد رفع ثِقَلٍ في الرّفع والنَّصب كما في : (الحَسَنُ الوَجْهِ) ، فَلَو رُفِعَ (الوجه) من غير ضميرٍ يعود على الموصوف كان ثقيلا عندهم ، ولو نُصِبَ فَفيه إجراء وصف القاصر مُجرى وصف المتعدّي ، أمّا في الجرِّ فيتخلّص من هذينِ الثقيلين [٦] ، ونحو : حسنُ الوجهِ ، فهذه لا تكون إلاّ للتخفيف ، لأنّها من إضافة الشيء إلى نفسه ، والشيء لا يتعرّف بنفسه [٧].

---

١) ينظر الأصول في النّحو ١٤٣/٢ .
٢) ينظر : الأشباه والنّظائر ٨٨/٢ .
٣) ينظر : المصدر نفسه ٨٩/٢ .
٤) ينظر شرح ابن عقيل ٣٨/٣ .
٥) ينظر شرح ابن الناظم ١٤٧ .
٦) ينظر : أوضح المسالك ٥٢٢/١ .
٧) ينظر : المصدر نفسه ١٠٨٤/٢ .

والإضافة غير المحضة تكون في الوصف المشابه للمضارع ، والذي يراد به الحال ، أو الاستقبال ، وحذف التّنوين أو النون فيه استخفافًا للّفظ ، ويبقى المضافُ نكرةً وإن أضيف إلى معرفة ، فهو لا يتعرّف بها مثل قوله تعالى :﴿ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾ [المائدة :٩٥] ، أمّا إن أُريد به المضيّ فإضافته محضة غير مشابهة للمضارع ، فقولك : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ ، بمنزلة : غلامُ زيدٍ ، من جهة نوع الإضافة والإفادة[١] .

وكذلك تكون في أفعل التفضيل ، فيضاف إضافة تخفيف ، وإضافة تخصيص وتعريف ، كقولهم : أفضلُ النَّاسِ ، ويفرّق بينهما بأنَّ التخفيف يكون بمعنى (من) في حالة كون الأوّل بعضًا من الثاني ، وعند ذلك يبقى اسم التفضيل على تذكيره ولم يُثَنَّ ولم يُجمع لأنّه شبيهٌ بالفعل فَيَصِلُ إلى ما بعده بالحرف ، وإن قُصِد به التعريفُ أو التخصيصُ فإنَّه يثنّى ويجمع ؛ لأنَّه ابتعد عن الفعلية[٢] ، وهذا من معاني الإضافة التي ميّزت لنا بين مقصدين.

ويضاف غير المشتقّ وتُعدُّ إضافته غير محضة ، فذكر ابنُ السّراج أنَّ إضافة الظروف إلى الجمل الفعلية والاسميّة هي إضافة غير محضة[٣] .

٢. معاني تقدير حروف الجرّ (اللام ، ومن ، وفي) :

من المشكل في تركيب الإضافة المعنويّة هو المعنى الذي تشتمل عليه ، فَمَعَ أنَّ الأوّل يكتسب من الثاني التّعريفَ أو التّخصيصَ ؛ فإنَّ المضاف يرتبط بالمضاف إليه برابطٍ يفرضه المعنى ، ففي قولهم : خاتَمُ ذهبٍ ، يحتّم المعنى أن يُفهم : خاتمٌ من ذهب ، وهنا وقع خلافٌ بين النّحاة في تقدير المعنى ، وأيضًا وقع وهمٌ في تصوّر أبعاد القضيّة بسبب ابتعادِ الدراسات غير العميقة عن الغور في معاني النّحو، والاقتصار على العبارات المشهورة ، وسنحاول . بتوفيق الله وتيسيره . أن نعرض هذه القضيّة.

---

١) ينظر : الأصول في النحو ١/١٢٥ .
٢) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٤١ و ١٠٤٢ .
٣) ينظر : الأصول في النحو ٢/١٠ .

بيّن المبرِّد أنَّ الإضافة هي بمعنى اللام ، فقال : ((وأمّا الأسماءُ المضافةُ إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام ، وذلك قولك : المَال لزيد كَقولك : مَال زيد، وكما تقول : هذا أخٌ لزيد ، وجارٌ لزيدٍ ، وصاحبٌ لزيدٍ ، وصاحبٌ له ، فهذا بِمَنْزِلَة قوله : جَاره وَصَاحبه))[١] ، لكنّه بيّن فرقًا في المعنى ، فلام الجرِّ عندما تفصل بين الاسمين الثاني منهما معرفة فإنّها تقطع التعريف عن الأوّل من أجل أنّها حالت بينه وبين إضافته إلى المعرفة ، أمّا عند الإضافة فالأوّل نكرة بذاته ، ويتعرّف بما بعده[٢] ، وهذا من الفرق بينهما ، ولذا فمن أهل التحقيق مَن ردَّ القول بتقدير الحرف ، منهم أبو علي الفارسي ، فبيّن في (غلام زيدٍ) ؛ فـ(غلام) في الإضافة يكون معرفة ، وفي (غلامٌ لزيدٍ) نكرة ، ولو ظهر الحرف مع الإضافة لأخلَّ المعنى[٣] .

ويظهر أنَّ الإضافة تجمع بين تقدير حرف الجرِّ وبين عدمه ، فيقدّرون حرف الجرِّ لأجل العملِ والمعنى ، ثمَّ يحذفونه ليصلوا إلى التخصيص أو التعريف ، فناب الاسمُ مناب الحرف ، فعمِل عمله[٤] ، ووجودُ الحرف يمنع غاية الإضافة ، وهذا الخلاف يقع في إضافة الاسم ، وليس في إضافة الظرف ؛ لأنَّ الظرف يدلّ بذاته على المعنى [٥].

ومن تلازم اللام مع الإضافة أنَّهم يقحمون اللام ، كما في قولهم : يا بؤسَ لِلحربِ، تمكينًا واحتياطًا لمعنى الإضافة ، ومع كونها زائدة فهي تعمل الجرَّ [٦].

---

١) المقتضب ١٤٣/٤ .
٢) ينظر : المصدر نفسه ١٤٣/٤ .
٣) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٨٦/٢ .
٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨٨/١ .
٥) ينظر : حاشية الصبّان ٣٥٩/٢ .
٦) ينظر : الخصائص ٣/ ١٠٦ .

ومن الإضافة ما يُفهم عند النّحاة وكأنَّ المضاف والمضاف إليه بمثابة كلمةٍ واحدة ، من ذلك في رجلٍ اسمه : عبدُ اللهِ ، فهذا بما أنّه (اسم) فذا لا يُقاسُ على معنى : عبدٌ للهِ ، لأنّه لا يمكن أن يخبر فيه عن المضافِ إليه ، أمّا نحو : دارُ زيدٍ؛ فالإضافة فيها بمعنى الملك ، فهما في الأصل منفصلانِ جمع بينهما (الملْك) ، ومتى زال الملك زالت الإضافة ، وهذا النوع هو الذي يصلح أن يكون خبرًا ، أمّا في اسم (عبد الله) فلا يصلح هذا [١] ، فهذا من التمييز في القصدِ من الإضافة ، مع تشابه التركيبين لفظًا ، لكنَّ اسم (عبد الله) في الأصل بمعنى : عبدٌ لله ، فلمّا انتقل إلى العلميّة ابتعد النّحاةُ عن معاملته معاملة الإضافة قبل الانتقال إلى العلمّية ، نجد ذلك لو قلنا : زيدٌ عبدُ الله ؛ فهنا نجد أن المعنى في تركيب (عبد الله) يعاملُ معاملة الإضافة بمعنى (الملك) ، لكنَّنا نلحظ أنَّ الاسم محتفظٌ بالمعنى ، مقيّدٌ بقيد العَلَميّة من جهة عدمِ قصدِ تصوّر فكِّ التركيب ، وكذلك التلازم في الإضافة أشدُّ من غيره ، لذا فالمعنى في الإضافة أقوى ، والدليل أنّهم يعدّون الإضافةَ بمثابة كلمةٍ واحدةٍ .

واختلف النّحاة في تعيين أنواع الإضافة المحضة[٢] ،فتقدّم آنفًا أنّها التي تفيد تخصيصًا أو تعريفًا . والمشهور عند النّحاة أنَّ الإضافة الحقيقية (المحضة) بمعنى أحدِ حروف الجرِّ الثلاثةِ ، وهي : (اللامُ ، من، في) ، وأنّها لا تخرج عن معانيها ، فالأصلُ عندهم أنّها بمعنى اللام ، فإن كان الأوّل بعضَ المضافِ إليه ، ويصلح أنْ يُخبرَ بالمضاف إليه عن المضاف كانت الإضافة بمعنى (مِن) ، مثل : خاتَمُ ذهبٍ ، فالخاتَمُ بعضُ جنس الذَّهب ، ويصحّ أن يقال : هذا الخاتمُ ذهبٌ[٣] ، وإن كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف ؛ فالإضافةُ بمعنى (في) ، مثل : صلاة اللّيل ، فإنْ لم تكنِ الإضافةُ بمعنى (من) أو(في) تعيّن أن تكونَ بمعنى لام الملك أو الاختصاص ،مثل : كتابُ زيدٍ ،

---

١) ينظر: الأصول في النحو ٣٠٣/٢ و ٣٠٤ .

٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي ٢/ ٧٨٥ . ٧٩٠ .

٣) ينظر : الخصائص ٢٦/٢ ، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ٥١٧/٢ و ٥١٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥٧ و ٣٥٨ .

وغلامُـهُ ، وحصـيرُ المسـجد[١] ، وهـذا قـد يكـون بحسـبِ القصـدِ ، فهنـاك إضـافة تحتمـل أكثـر مـن معنى، فـ : (حَصيرُ المسجدِ) يصحُّ بمعنى (اللام) وبمعنى (في)[٢] .

ومذهب سيبويه أنّها بمعنى اللام أو من ، وأنَّ الإضافة بمعنى (في) تُحمل على أنّها بمعنى اللام توسّعًا[٣] ، وعلّق الصّبانُ أنَّـه لا حاجـةَ لِـذِكرِ التَّوسّـع ؛ لأنَّ معنـى الـلام الاختصاصـية ظـاهرٌ فـي الظَّرف ، ولأنّ الإضـافةَ بمعنـى (فـي) قليلـةٌ ردَّت إلـى التـي بمعنـى (الـلام) لتقليـل الأقسـام[٤] ، ومـن النّحاة مَن ذهب أنَّ الإضافة بمعنى (اللام) على كلِّ حال[٥]، ويرى أبو حيّان الأندلسي أنّها ليست على تقدير حرفٍ أصلا [٦]، والمشهور أنَّ اللام للمِلك أو الاستحقاق ، و(المِلك) بكسر الميم بقصد التمليك حقيقةً أو شبه حقيقة[٧] .

وابن السّراج متابع لسيبويه في ذلك، ويرى أنَّه لا فرقَ بين الإضافة بغير (من) وبين وجود (من) ، وحذفوها للتخفيف ، فلمّا حُذِفَت التقى الاسمانِ ، فخفض أحدهما الآخر[٨] ، لكن ابن السراج لا يسلّم بمعنى (اللام) ، فهو يذكر أنَّ سيبويه سمّاها لام الملك والاستحقاق ، فهنا بدأ ابن السّراج يقترب من التصوّر الأوسع لِلاّم ، فيرى أنَّ تسميتها بلام الملك ليس بشيء ، لأنّك تقول: هذا غلامٌ لعبد الله ، وهذا سيّدٌ لعبد الله، وهذا أخٌ لعبد الله ، فالأخير متساوٍ من جهة المعنى[٩] ، وقد يكون المضافُ إليه ملكَ المضاف ؛ مثل : صاحبُ الدَّارِ[١٠] ، فالعلاقة بين المتضايفينِ ليست مقيّدةً من جهة المعنى ، والتّعميمُ موهمٌ هنا، فالذي يظهر أنَّ فروع الإضافة بحاجةٍ إلى تفريعٍ؛

---

١) ينظر أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ٥١٧/١ و ٥١٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥٧ و ٣٥٨ .
٢) ينظر : حاشية الصّبان ٢/ ٣٥٨ .
٣) ينظر : شرح الأشموني ٣٥٩/٢ .
٤) ينظر : حاشية الصبّان ٣٥٩/٢ .
٥) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفيّة ابن مالك ٧٨٥/٢ ، وشرح الأشموني ٣٥٩/٢ .
٦) ينظر : ارتشاف الضرب ١٨٠١ .
٧) ينظر : التبصرة والتّذكرة ١/ ٢٨٥ .
٨) ينظر : الأصول في النحو ٥٣/١ و ٥٤ .
٩) ينظر : المصدر نفسه ٤١٣/١ .
١٠) ينظر : اللؤلؤة في علم العربيّة وشرحها ١٣٤ .

فـاللامُ تكـون للملـك ، وللتمليـك ، وللاختصـاص ، واسـتعمل النّحـاةُ مصـطلحَ الاختصـاص لتغطيـةِ بقيّـة معـاني الـلام ،مـع أنّهـم يقـرّونَ أنَّ الملـك جـزءٌ مـن الاختصـاص[١]، ولـذا اقتصـر عليهـا الزّمخشـريُّ [٢]، وقيـل : هـو أصـل معانيهـا[٣] ، وَلَربّمـا تـداخل هـذا المصـطلح مـع مصـطلح إفـادةِ الإضافةِ التخصيص ، فالأخيرُ تخصيصٌ للنّكرة ، والأوّلُ لِخصوصيّةٍ بين المتضايقين .

ولامُ الجرّ هو الحرف الأقرب إلى معنى الإضافة ، ولذا قد يستعمل مع الإضافة في حالة النّفي ، فيقال : لا مسلمي لك ، يراد : لا مسلميك ، والعلّة في هذا الاستعمال أنَّ (لا) لا تعمل في المعارف ، فلمّا وجدوها تصير معرفةً بالإضافة كرهوا ذلك ، ففصلوا بينهما باللام لأنَّ الإضافة تتضمنها، ففعلوا ذلك ليبيّنوا أنَّ (لا) دخلت على نكرة[٤] ، والذي يعنينا استعمال اللام في هذا الموضع .

ويجعلون الإضافة بمعنى (من) عندما يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف ، فالمضاف بعضُ المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه صالحًا للإخبار عن المضاف، مثل : ثوبُ خَزٍّ ، وخاتمُ فضَّةٍ [٥]، لكن هذا قد لا يُجزمُ به ؛ ففي قولهم : رَطلُ ذَهَبٍ؛ يرى العكبريُّ أنَّها تحتمل معنى (اللام) ، ومعنى (من) ، ولو نَصبه على التمييز فليس إلا معنى (من)[٦] .

وفي قولهم : ثوبُ خَزٍّ ؛ فالتقدير المشهور هو : ثوبٌ من خزٍّ ، لكن هناك تقدير آخر ، فلو رفعتَ الإضافةَ كان الكلام : ثوبٌ خَزٌّ ، و(خزٌّ) يكون صفةً ، أو بدلاً ، والصّفة بيّنت جنسه[٧] ، والإضافةُ خصَّصته ، فأوّلُ شيء يرفع من الإبهام هو بيان الجنس[٨] ، فبيان الجنس ليس قاصرًا

---

١) ينظر : شرح المفصّل ٢/ ١٢٦ .
٢) ينظر : المصدر نفسه ١١٣ ، والجنى الداني في حروف المعاني ٩٦ .
٣) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ٩٦ .
٤) ينظر : علل النحو ٤٠٩ .
٥) ينظر : أوضح المسالك ٥١٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣ .
٦) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٨/١ .
٧) ينظر : البسيط ٨٩٨/٢ .
٨) ينظر : المصدر نفسه ١/ ٣٢٢ .

على تقدير (من) ، ومذهب الكوفيين من إجازة إضافة الموصوف إلى صفته ، وأنَّ الصفة ذُهِبَ بها مذهب الجنس ، ثمَّ أضيف الموصوف إليها كما يضاف بعض الجنس إليه نحو : خاتمُ حديدٍ [١] ، هو مذهبٌ دقيقٌ في استنباط المعنى ، وظاهره أقرب إلى لفظ الإضافة من تقدير (من) ، وهذا يختلف عن مسجد الجامع ، وصلاة الأولى .

وسلكَ أبو حيّان الأندلسي مسلكًا عامّا في الإضافة ، فهو يرى أنّها ليست على تقدير حرف ؛ فقال : ((والذي أذهبُ إليه أنَّ الإضافَةَ تُفيدُ الاختصاصَ ، وأنّها ليست على تقديرِ حرفٍ من[٢] ما ما ذكروه ، ولا على نيّته ، وإنَّ جهات الاختصاص متعدّدة ، يُبَيّنُ كل منهما الاستعمال ، فإذا قلتَ : غلامُ زيدٍ ، ودارُ عمرو ، كانت الإضافة للمِلك ، وإذا قلتَ : سَرْجُ الدابّة ، وحصيرُ المسجدِ ، كانت للاستحقاق ، وإذا قلت : هذا شيخُ أخيكَ ، وتلميذُ زيدٍ ، كانت لمطلق الاختصاص))[٣] ، ومذهب أبي حيّان هو الأقربُ عمومًا لتخليص الإضافة من تقييد المعنى والعمل ، ولكي تستقل بتركيبها .

إذن ما ذكره النحاة في معنى اللام هو الأغلب في معنى الإضافة [٤] ، ثمَّ معنى (من) ،ولذا جعلهما الزمخشريُّ في الأمر العامّ منها ، ويرى ابنُ يعيش أنَّ إضافة اسم الفاعل الذي يراد به المضيَّ ليست على تقدير حرف جرٍّ ، مع أنّها محضة[٥] ، مع أنّه على مذهب تقدير اللام أصلا في معنى الإضافة .

---

١) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ، المرادي ٧٩٧/٢ .

٢) هكذا في النسخة ، بإثبات (من) بين قوسين .

٣) ارتشاف الضرب ١٨٠١ .

٤) ينظر : نتائج الفكر في النّحو ٧٣ .

٥) ينظر : شرح المفصّل ١٢٦/٢ و ١٢٧ .

أمّا الإضافة بمعنى (في) فشرطها أن يكون الثاني ظرفًا للأوّل ؛ مثل: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ : ٣٤] ، أي : مكرٌ في الليل[١] ، ويعدّونه من سعة العربيّة [٢]، لكن هذا ليس على إطلاقه ، فقد يُجعلُ الظرفُ اسمًا فيخرج عن الظرفيّة ؛ مثل : يومُ الجمعةِ سِرْتُهُ ، فإنْ جعلته ظرفًا قلت : سرتُ فيه[٣] ، وذكر ابن هشام أنَّ أغلب النّحاة لم يثبتوا للإضافةِ هذا المعنى[٤] ، لكن الذي نجده عند المتأخرين إثبات هذا المعنى لها .

ومن أهلِ المعاني من يذهب مذهبًا معنويًّا ، ولا يسلّم فقط بمعنى : مكرٌ في الليل ، من ذلك أنَّ المعنى : طولُ السلامةِ وطولُ الأملِ فيهما مع مكرهم فيهما حتّى ظنَّ أتباعهم أنّهم على الحقِّ ، فهذا على الاتساع في الظرف وجعله في موضع المفعول ، فأضيف إلى منصوبه [٥]، ورجّحه السمينُ الحلبيُّ على معنى (في)[٦] ، أو أنَّه جُعِل الليلُ والنّهارُ ماكرينِ [٧]، وهناك تأويلاتٌ أخرى[٨] أخرى[٨] ، وعبارة ابن عاشور تحاول الجمع بين أكثر من قول ، قال : ((والمعنى : ملازمتهم المكرَ ليلا ونهارا ، وهو كنايةٌ عن دوام الإلحاح عليهم في التّمسّك بالشّرك))[٩] ، ويظهر جليًّا انحصار المعنى عند تعيينه بـ (في) ، فالإضافةُ وسّعت مدى احتمال المعنى ، أو جمعه ، وهي شبيهةٌ بالرسّم من غير نَقْطٍ ولا حركات .

يُلحظ ممّا تقدّم أنَّ النحاة يتتبّعون المعنى الدّقيق الّذي يؤدّيه التركيب ، فمنهم من ذكر عمومًا ، ومنهم مَن فصّل ، وفي هذا بيّن الأستاذ عبّاس حسن أنَّ الأرجح في تقدير حرف جرٍّ أن يكون

---

١) ينظر : كتاب سيبويه ١٧٦/١ ، أوضح المسالك ١/ ٥١٨ ، ومختصر مصباح السالك إلى أوضح المسالك ٥١٨/١ .
٢) ينظر : كتاب سيبويه ١٧٦/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٠ .
٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٥/١ .
٤) ينظر : شرح شذور الذهب ٤٢٩ .
٥) ينظر : تفسير البغوي ، ٣/ ٦٨٢ ، وتفسير النّسفي ٣/ ٦٥ ، والبحر المحيط ٧ / ٢٧١ .
٦) ينظر : الدّر المصون ٩/ ١٩١ .
٧) ينظر : الكشاف ٥٩٤/٣ .
٨) ينظر : النّكت والعيون ، الماوردي ، ٤/ ٤٥١ .
٩) التحرير والتنوير ٢٢ / ٢٠٩ .

على وجه التّخيّل والافتراض ، لا على وجه الحقيقة والواقع ، فهذا المذهب يحاول أن يقلّل أثر تقدير الحرف إلى أقصى درجة ، ويلحظ المعنى لحظًا ، والغرض من ذلك هو توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده على منوال الحرف الأصلي ، وكذلك ليعين على كشف الصّلة المعنوية بين المتضايفين، وانحصار الاختيار على الحروف الثلاثة لأنّها أقدر من غيرها على تحقيق الغاية المعنوية [١]، وهذه الحروف توجّه المعنى ، وتتضمّن فروعًا يفرضها المعنى الدقيق.

٣. تتمات معاني استعمالات الإضافة :

ممّا تقدّم يظهر جليّاً أنَّ الإضافةَ تركيبٌ محدودُ اللفظِ ، مُتَّسعُ المعاني ، محتمِلٌ لأوجهَ متعدِّدةٍ ، ومعاني حروفِ الجرِّ هي من أكثرِ استعمالاتِ الإضافةِ ، فالإضافةُ تأخُذُ نوعًا من معنى الحرف ، وتضيفُ إليه معانيَ أخرى بلفظٍ موجِز ، وتصلُ بذلك إلى غايتها من تخصيصٍ أو تعريف ، لكنَّ هناك استعمالاتٍ أخرى ليست على معنًى من معاني الحروف الثلاثة ، وهذه يجب أن تتماز عنها، أو أنّها تتغيّر في حال تقدير المعنى بحروف الجرِّ.

فتستعمل الإضافة للتوكيد ، مثل : كلا ، وكلتا، وكلّ ، وهذا من إضافة المؤكِّد إلى المؤَكَّد [٢] ، وهذا وهذا المعنى غير متحصّل في تقدير حرف جرٍّ .

ومن معاني الإضافة التي ذكرها النّحاة ؛ إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ ، مثل : شجرُ الأراك ، ويومئذٍ [٣] ، وهنا لا نجدُ تقديرًا لحرف (من) عند تصوّر الأوّل عامًّا .

وبيّن ابن جنّي في باب (شجاعة العربيّة) أنَّ العرب تحذف المضاف وهو ضربٌ من الاتّساع في المعنى ، كما في قول الله تعالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه ٩٦]؛ أي : من تُرابِ أثرِ حافرِ فرسِ الرَّسولِ [٤] ونجدُ تدرّجًا عند النّحاة في ذِكْرِ أنواع معاني الإضافةِ وسماتها ، وهذا

---

١) ينظر : النّحو الوافي ١٥/٣ ، ١٦ .

٢) ينظر : علل النحو ٣٨٩ .

٣) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ٢٦/١ .

٤) ينظر : الخصائص ٣٦٢/٢ .

يدلُّ على اعتماد المتأخّر على المتقدّم ، ثمّ أنّه يضيفُ ما بدا له من معانيها ، فبيّن ابن جنّيٍّ في (اللمع) أنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيرًا من أحكامه ، نحوُ : التعريفِ ، والاستفهامِ ، والإشاعة ، والجزاء ، ومعنى العمومِ [١]، وزاد ابنُ الخبّاز (ت٦٣٩هـ) : التنكيرَ ، والتّخصيصَ ، والتأنيثَ [٢].

ومن نظمِ المهلّبيّ [٣] (ت٥٨٣هـ) في كتابه (نظم الفرائد وحصر الشّرائد) :

خِصالٌ في الإضافةِ يَكْتَسيها الْـ مُضافُ من المُضافِ إليهِ عَشْرُ
بناءٌ ، ثُمَّ تذكيرٌ ، وظَرفٌ ومَعنى الجِنسِ ، والتأنيثُ ، يَقْرُ [٤]
وَتَعرِيفٌ ، وَتَنْكيرٌ ، وَشَرْطٌ والاستِفْهامُ ، والحَدَثُ المُقِرُّ [٥] .

وذكر ابن هشام في المغني أنَّ الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة هي أحد عشر : التّعريفُ ، نحو : غُلامُ زيدٍ ، والتّخصيص ، نحو : غلامُ امرأةٍ ، والتّخفيف، نحو : ضاربُ زيدٍ . إذا أردت الحال أو الاستقبال ، وإزالة القبحِ أو التّجوّز ،نحو: مررتُ بالرَّجلِ الحسَنِ الوجْهِ ، وتذكير المؤنّث، نحو : إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوع هوى ، وتأنيثُ المُذكّر ، نحو : قُطِعتْ بعضُ أصابعه ، والظرفيّة، نحو : ﴿ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، والمصدريّة ، نحو : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] ، فأيَّ : مفعول مطلق ناصبه : ينقلبون ، ووجوب التَّصدُّر ، نحو: غُلامُ مَنْ عندك ؟ ، والإعراب ، نحو : هذه خمسةُ عشر زيدٍ . فيمن أعربه .

---

١) ينظر : اللمع في العربيّة ٦٤ ، و توجيه اللمع ، ابن الخبّاز ٢٥٠ ، ولفظ (الإشاعة) موجود في توجيه اللمع وغير موجود في نسخة اللمع التي اعتمدناها .

٢) ينظر : توجيه اللمع ، ابن الخبّاز ٢٥٠ و ٢٥٣ .

٣) المهلبى : هو مهذب الدَّين أَبُو المحاسن مهلب بن حسن بن بَرَكَات بن على بن مهلب المصري ، الشهير بالمهلبي ، المتصدر بالجامع الْعَتِيق ، شرح مقصورة ابن دريد ، واختلف في سنة وفاته ، ورجّح محقق كتابه ما أثبتناه. ينظر : هدية العارفين ٢/ ٤٨٥ ، وينظر ترجمته في مقدّمة تحقيق (نظم الفرائد وحصر الشرائد) د. عبد الرحمن بن سليمان ١٣ . ٣٣ .

٤) في الأشباه والنّظائر : تعرو ، ينظر: ٩١/٢ .

٥) نظم الفرائد وحصر الشّرائد ، المهلبي ٧٦ .

والبناء ، وفيه ثلاثة أحوال :

الأول : أن يكون المضاف مبهمًا ، نحو : غير ومثل

والثـاني : أن يكـون المضـاف زمانًـا مبهمًـا والمضـاف إليـه (إذ) ، نحـو : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [هود: ٦٦]

الثالث : أن يكون زمانًا مبهمًا والمضاف إليه فعل مبني بناءً أصليًّا ، أو عارضًا[١]، ويرى السيوطيُّ أن ابن هشام أخذ غالبها عن المهلّبي[٢].

فذكر ابن هشام التخصيص ، والتخفيف ، وإزالة القبح ، والتجوّز[٣] ، وذكر المهلبيُّ الاستفهامَ ، والجنسَ ، والشرطَ ، وجمعها السيوطيُّ في أبياتٍ له[٤] .

هذه نبذة عن اهتمام النّحاة بمعاني الإضافة ، ومتابعتهم لفرائدها ولشواردها ، ومنهجهم في متابعة الخصائص والإضافة عليها ، وكلُّ ما ذكروه من خصائص الإضافة سيذهب لو وُضِعَ حرفُ الجرّ بدل المضاف.

ثانيًا : ما يضاف إلى جملة :

في الإضافة إلى الجملة خواصُّ في المعنى لا يؤديها الاسم المفرد ؛ من ذلك ما أشار إليه ابنُ الورّاق (ت٣٨١هـ) في إضافة (حيث) و(إذْ) إلى جملة ، فـ (حيث) مبهَمةٌ لا تختصُّ بمكانٍ دونَ مكانٍ ، ومع أنَّ أسماء الأماكن تضافُ إلى المفرد مثل : خَلْفَ زيدٍ ، فلا يجوز هذا مع (حيث) ، فَلِشدّة إبهامها لا يكفي المفرد لإزالته ، فقولك : وقفتُ حيث زيدٍ ، مبهمة المعنى للاحتمالات الكثيرة في معنى (حيث) ، فوجب أنْ تضافَ إلى جملة ، لأنَّ الجملَ تتضمّنُ معنى الفعل ، فقولك : رأيتُكَ حيثُ قام زيدٌ ، أفادت تخصيصًا فأُضيفتْ إليها[٥] ، وكذلك (إذا) مثل (إذ) ؛ فبيّن السهيليُّ

---

١) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٧٦ . ٤٨٢ .
٢) ينظر : الأشباه والنّظائر ٩١/٢ .
٣) ينظر : المصدر نفسه .
٤) ينظر : المصدر نفسه ٢/ ٩٢ .
٥) ينظر علل النحو ٢٦٦ . ٢٢٨ .

أنّهما بلغتا الغايةَ من الإبهام ، والبعد عن شِبه الأسماء، والقرب من الحروف، لعدم الاشتقاق، وقلة حروف اللفظ، وعدم التمكن ، لذا لا يكفي إضافتها إلى المفرد لإزالة إبهامها [١].

فهذا من المواضع التي تتوسّع فيها دائرة الإضافة فتشمل الكلمات الأكثر إبهامًا فتخصّصها بطريقٍ آخر .

وذكر العكبريُّ أنَّ إضافة (حيث) تضمّنت معنى حرف الإضافة ؛ لأنَّ هذا من أحكام الإضافة [٢]، والجملة لا يدخل عليها حرف الجرِّ حقيقةً ، وتصوّر المفرد (المصدر) هو المسوّغ لتقدير اللام [٣]، لكن سبق أنَّ الظروف لا يقدّر معها حروف الجرّ مع المفرد لاستغنائها عن معناه ، فيكون من الأَولى أن لا يُتصوّر في هذا الموضع ، مع أنَّ من النحاة من يرى أنَّ إضافة الظروف إلى الجمل هي غير محضة[٤] ، ومن النّحاة مَن يرى أنّها غير محضة حتى لو أضيفت إلى مفرد[٥] .

وتضاف أسماءُ الزّمان إلى الجملة الفعليّة ، ويقدّر النّحاة هذه الإضافة بمصدرٍ، ففي قوله سبحانه وتعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ {المائدة ١١٩}، يقدّرونها: يومُ نَفْعِ الصادقينَ صِدْقُهُم ، فالفعل يقوم مقامَ مصدره ، وإضافتها لفظيّة[٦] ، وتضاف الظروف أيضًا إلى الجملة الاسميّة ، لكن إضافتها إلى الفعليّة هو الأصل وهو الأكثر[٧] ، إضافة (منذ ، ومذ) فهما حرفا جرٍّ إن كان ما بعدهما اسمًا ، واسمانِ إن أضيفا إلى جملة ، وفيهما معنى (من) [٨]، فالتّقارب بين حروف الجرّ والإضافة وُجد في لفظٍ واحد .

---

١) ينظر : نتائج الفكر في النحو ١٠٥ .
٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٧٩/٢ .
٣) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د. فخر الدين قباوة ٢٠١ .
٤) ينظر : الأصول في النحو ٣٨٩/١ ، والخصائص ١٠٦/٣ .
٥) ينظر : ارتشاف الصرب ١٨٠٣ .
٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٣٠ و ١٣١ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٩٨/١ .
٧) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ، قباوة ١٩٩ .
٨) ينظر : التّبصرة والتّذكرة ١/ ٢٨٤ .

المبحث الثالث

العمل في الإضافة بين الاستعمال والتقدير

الجرُّ من خصائص الأسماء[١]، وهو نظير الجزم في الأفعال[٢]، وهو علامة خفّةِ الاسم ، لذا عندما يثقل الاسم يفتحونه بدل الجرِّ لأنّه قارب في البناء من الأفعال[٣] ، وسنذكر هنا أقوال النحاة في العامل في الإضافة :

واختلف النّحاة في عامل الجرِّ في الإضافة الحقيقيّة ، فالإضافة اللفظيّة لا يقدّر فيها حرف جرٍّ [٤]، وقيل إنّها تشتمل على (اللام) [٥] ، واختلف النّقل عن بعض النّحاة على أقوال نذكرها :

الأوّل : أنَّ العاملَ هو المضافُ ، والغالبُ عند النّحاة ترجيحه[٦] ، وهو مذهب سيبويه ، والجمهور[٧]، قال سيبويه : ((واعلم أنَّ المضافَ إليه ينجَرُّ بثلاثةِ أشياء: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ ، وبشيءٍ يكون ظرفًا ، وباسمٍ لا يكون ظرفًا))[٨] ، وقَصَدَ بالمضاف إليه المجرورَ بحرف الجرِّ ، والمجرورَ بالإضافة ، والدليل عندهم على صحّة هذا المذهب أنَّ المضاف إليه يتّصلُ بالمضافِ إن كان ضميرًا ، وهو لا يتّصل إلا بعامله[٩] ، وهذا لا يعني عندهم عدم تضمّن معنى الحرف ، فهو يتضمّن المعنى ، وهو العامل بالوقت نفسه[١٠] .

---

١) ينظر : كتاب سيبويه ١/ ١٧ .
٢) ينظر : المصدر نفسه ١٩/١ .
٣) ينظر : المصدر نفسه ٢١/١ .
٤) ينظر : شرح المفصّل ٢/ ١٢٣ .
٥) ينظر : النحو الوافي ٣/ ١٤ .
٦) ينظر : شرح ابن عقيل ٣٦/٣، وحاشية الخضري ٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢/ ٤١٢ .
٧) ينظر : كتاب سيبويه ٤١٩/١ و٤٢٠ ، وارتشاف الضرب ١٧٩٩ ، وأوضح المسالك ، مع هامش التحقيق رقم (٥) ٥١٧/١ ، ، وشرح الأشموني ٣٥٧/٢ ، وهمع الهوامع ٤١٢/٢ ، وشرح التصريح ٦٧٤/١ ، وحاشية الخضري ٤٩٢/٢ .
٨) كتاب سيبويه ٤١٩/١ .
٩) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٤١٢ ، وشرح الحدود ٢٧٧ ، وشرح التصريح ٦٧٤/١ .
١٠) ينظر : حاشية الخضري ٤٩٢/٢ .

والقياس أنَّ الجرَّ للحرف ، لكنَّ العرب اختصرت حروف الجرِّ في مواضع ، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض ، فنابت منابَ حرف الجرِّ ، فعَمِلَتْ عَمَلَه[١] ، فحرف الجرِّ لا يضمر ، قال سيبويه : ((ولا يجوز أن تُضْمِرَ فعلاً لا يَصلُ إلاّ بحرف جرّ، لأنّ حرف الجرّ لا يُضْمَرُ،... ولو جاز ذلك لقلت زيدٍ تريد مُرَّ بزيد))[٢] .

ومن تعليلات النحاة أنَّه شبيه بالمبتدأ والخبر ؛ فعندهم أنَّ أصلَ العملِ راجعٌ إلى الطَّلَبِ ، فالمبتدأ عَمِلَ في الخبر لِطَلَبِهِ إيّاه ، وكذلك المضافُ خَفَضَ المضافَ إليه لأنّه يطلبه [٣] .

الثّاني : أنّه مجرورٌ بحرفِ جرٍّ مقدّرٍ ناب عنه المضاف[٤] ، ويعلّلون ذلك بأنَّ أصلَ العمل للأفعال، والحروف موصلةٌ لها بالأسماء ، فلمّا انفردت عمِلتْ ، والأسماء معمولٌ فيها[٥] ، فالعكبري فالعكبري جمع بين معنى الحرف وتقدير الحرف ، فنجده يذكر أنَّ العامل في الإضافة هو حرف الجرِّ، وفي موضعٍ آخر يذكر أنَّه المضاف الذي ناب عن حرف الجرِّ فَعَمِلَ عَمَلَه[٦]، وهو وهو مذهب ابن الباذش [٧].

والثالث : أنَّ العامل هو الإضافة نفسها ، وهو مذهب الأخفش[٨] ، والسهيلي ، وأبي حيّان[٩] ، وهو وهو في الأصل مذهب ابن درستويه ، وعندهم (غلام زيدٍ) لا يساوي (غلامٌ لزيدٍ) ، فالأولّ نكرة ، والثاني معرفة [١٠].

---

١) ينظر : همع الهوامع ٤١٢/٢ .
٢) كتاب سيبويه ٩٤/١ .
٣) ينظر : البسيط ٨٨٦/٢ .
٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٦٩/١ .
٥) ينظر : المصدر نفسه ٣٥٣/١ .
٦) ينظر : المصدر نفسه ٦٩/١ و ٣٥٣/١ و ٣٨٨/١ .
٧) ينظر : شرح التصريح ٦٧٤/١ .
٨) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٤١٢ .
٩) ينظر : شرح التصريح ٦٧٤/١ .
١٠) ينظر : حاشية الخضري ٤٩٢/٢ .

الرّابع : أنَّ العامل هو حرف جرٍّ مقدّر لم ينب عنه المضاف ، وصُرّح في متن جمع الجوامع أنّه قول الزّجاج ، وابن الحاجب[١] ، ونصّ ابنُ يعيش على أنَّ العامل في الإضافة الحقيقيّة هو (اللام) (اللام) و(من) ، ونيابة المضاف عنهما نيابة لفظيّة ، والعمل هو لحرف الجرّ المقدّر[٢] ، فابنُ يعيش لا يجيز عمل المضاف ، مع إجازته نيابة اللفظ ، وعبارة الأشموني في شرحه أنَّ العامل عند الزّجاج هو الحرف المنويُّ [٣] ، وهذا قريب من النوع الثاني الذي ناب عنه المضاف ، ويقرّبنا من هذا قولهم (لا أبا لك) . التي ذكرناها آنفًا . فقد اختلفوا في الجارِّ للكاف ؛ فمنهم من ذهب أنّه الاسم ، ومنهم من ذهب أنّه الحرف ، لأنّه الأقرب ، ولأنَّ أصلَ العملِ له، ويعملُ زائدًا ، وتعليق الاسم عن العمل أسهل من تعليق الحرف ، فالأسماء وجدت معلّقةً ، ولم تعلّق الحروف ، ومن ذلك قولهم : (يا بؤسَ لِلْحربِ)[٤] .

الخامس : أنَّ العامل هو معنى (اللام) ، وهو مذهب الزجاج [٥] . على الأصح . لأنَّ معناها هو الغالب ، لذا اقتصر عليها [٦] ، وجعلناه قولا منفردًا ؛ لأنَّ معنى اللام يختلف عن تقدير الحرف ، فعلى مذهب الزّجاج يكون العامل معنويًّا، وليس لفظيًّا ، وقد خُلِط على الزجّاج بين الحرف المقدّر المنوي ، وبين معنى اللام[٧] ، والتحقيق أنَّ مذهبه معنى اللام ، وهو أحد قولي الزّمخشري [٨] ، مع مع أنَّ ابن يعيش ذهب أنَّ هذا من باب التّسامح ، لأنَّ المعاني لا تعمل جرًّا [٩].

---

١) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٤١٢ .
٢) ينظر : شرح المفصّل ٢/ ١٢٣ و ١٢٤ .
٣) ينظر : شرح الأشموني ٣٥٧/٢ ، وحاشية الصبّان ٣٥٧/٢ ، وهامش تحقيق شرح الحدود ٢٧٨.
٤) ينظر : الخصائص ١٠٦/٣ و ١٠٧ ، والبسيط ٤٥٨/١ و٢/ ٨٩٠ و ٨٩١ .
٥) ينظر : ارتشاف الضرب ١٧٩٩ / وأوضح المسالك ٥١٧/١ .
٦) شرح التوضيح ٦٧٤/١ .
٧) ينظر : شرح الأشموني ٣٥٧/٢ ، وحاشية الصبّان ٣٥٧/٢ .
٨) ينظر : شرح المفصّل ١٢٣/٢ .
٩) ينظر : شرح المفصل ١٢٥/٢ .

وهنا يصعب الترجيحُ بين هذه الأقوال ، فأيُّ قولٍ يقال فهناك ما يردّه ، والأَولى أنّ العاملَ يتغيّرُ بحسب معنى الإضافة ، وبما أنّ من أبرز أسباب اختلاف العوامل هو اختلاف المعاني ، وكذلك احتمالها ، فلا بُدَّ أن تتنوّعَ عواملُ الإضافة، وحتى في معنى اللام، فمعنى المِلك غير ملازمٍ لها .

وفي العملِ سِرٌّ لم يُجزَم به عند النحاة ، فكلُّ قولٍ له دليله ، نعم هناك ما هو قويُّ الحُجَّة ، وحاول الرّضي أن يحاور هذا المشكل ؛ فذكر أنَّه لو كان العاملُ الحرفَ المقدَّرَ فلا حرفَ مقدّرٌ ، ولو كان معنى الإضافة فهذه يجب أن تقيّد بسببيّة حرف الجرِّ ، وإلا للزم انجرار الفاعل ، والمفعول، والحال ، ولو كان المضاف فإنَّ أبا علي الفارسي لا يجوّز الجرَّ إلا لنيابته عن الحرف العامل ، فإن لم يكن هناك حرف فعن أيِّ شيءٍ ينوب الاسم؟ [١]، ثمَّ إنّهم يجعلون الإضافة مقتضية للجَرِّ ، وليست هي العامل ، فالعامل لا بدّ أن يكون ظاهرًا جليًّا على الأغلب ، والمقتضي يكون أمرًا خفيًّا معنويًّا [٢] ، فالعامل عند مَن جعله حرفَ جرٍّ مقدَّر ؛ نحو : غُلامٌ لِزيدٍ ، ، وخاتمٌ من فضّة ، يكون التأثيرُ للحرف في كلِّ إضافةٍ حقيقيّةٍ ، ولولاه لَما ساغَ الجَرُّ ، لأنَّ الأسماء لا تعملُ الجرَّ ، ولنيابة المضاف إليه ، وصيرورته عوضًا عنه في اللفظ حَسُنَ حذفه ، وهو نظير واو (رُبَّ)[٣] .

نقول إنَّ سعةَ معاني الإضافةِ ، واختصارَ لفظها أوجدا هذا المعترك النّحويَّ ، فَمَنْ أصّل العملَ للحرف عاد إليه ، أو ذكر تأثيرَه ، ومن رجّح المعنى مال إلى إعماله ولو كان معنويّا .

ويدخل حرف الجرِّ فيفصل الفعل من عمله ، فإذا رُفع عاد الفعل فعمِلَ ، كقول المتلمّس[٤] :

آلْيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ والحَبُّ يأْكُلُهُ في القَريَةِ السُّوسُ

يريد: على حَبَّ العراق [٥] .

---

١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٠٣/٢ .
٢) ينظر : شرح المفصل ١٢٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٤/٢ .
٣) ينظر : شرح المفصل ١٢٣/٢ و ١٢٤ .
٤) ديوانه ٩٥ .
٥) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٣٨ .

ومن خصائص الإضافة أنّها تمنع البناء وتوجب الإعراب ، فتقول : جئتُ من قبلُ ، فإن أضفتَ تقول : جئتُ من قبلِ ذلك[١] ، وقد يحدث العكس كما في (أيّ) الموصولة ، فعند إضافتها تبنى عند سيبويه ومن تابعه ، وعند إفرادها تعرب ، وعلى ذلك تعدّ ناقضةً لأصول الإضافة [٢] ، ومن ذلك (لدن) ، فهي مبنيّة مع إضافتها ؛ لأنَّها موغِلة في شَبَهِ الحرف [٣] ، فتشبهه من جهة استعمالٍ واحدٍ وهو الظرفيّة ، وهي لابتداء الغاية ، ولا يُخبر بها[٤] ، وهناك مَن يرى أنّها معربة[٥] .

وابن جنّي يرى أنَّ الإضافة لا تنافي البناء ، ويمكن جعلها سببًا في البناءِ من طريقي القياس والسّماع ، فالقياس : لأنَ المضاف جزءٌ من المضاف إليه ، فهو بمثابة بعض أصواته ، وحقُّ الصوت البناء ، والسماع : لأنّهم قالوا : كمْ رجلٍ ، و(كم) مبنيّة[٦] ، فابنُ جنّي نظر في القياسِ إلى الشكل ، والنّحاة نظروا من جهة كون المضافِ كلمة تامّةَ المعنى ، نكرة ، مفتقرةً إلى المضاف إليه ، وهذا القرب أعطاها تلك المزيّة .

---

١) ينظر : المقتضب ٢٠٦/٤ ، وعلل النحو ٢٣١ .
٢) ينظر : علل النحو ٢٣١ ، ومغني اللبيب ٨٢ .
٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٣٢/١ .
٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٣/ ٥٦ .
٥) ينظر : مغني اللبيب ١٥٧ .
٦) ينظر : الخصائص ٣٦/٢ و ١٨٣ .

الخاتمـــة

بعد هذه الرّحلة المتواضعة مع الإضافة ، يمكن أن نلخّص النتائج بما يأتي :

١. استعمل النّحاة الأوائل مصطلح الإضافة بصورة أوسع ممّا استقر بعدَهم .
٢. تداخلَ مصطلحا الجرّ والإضافة ؛ فيذكر أحدهما ويراد به الآخر ، وينبغي التفريع والتفريق ، فالجرُّ للعمل ، والإضافة للمعنى .
٣. في الإضافة اختصارٌ لِلَّفظ ، مع احتمال المعاني ، وهو من سمات لغة العرب ، وتحديد اللفظ بالحرف يعطّل ذلك ، فتقدير اللفظ يكون لِلَحْظِ المعنى . على الأرجح . وهناك فروق دقيقة بين لفظ الإضافة وتقدير حرف الجرّ.
٤. احتوى تركيب الإضافة على معانٍ متعدّدةٍ لا يمكن لتركيب مكوّن من كلمتينِ أن يضاهي محتواها ، لذا فهي سرٌّ من أسرار الكلام العربي ، ومعاني الحروف الثلاثة مآلها إلى الاختصاص، لذا اختلف النّحاة في تقدير معاني الإضافة المحضة في (اللام ، ومن ، وفي) فمنهم من أثبتها جميعًا ، ومنهم من أثبت (اللام ، ومِن) ومنهم من أثبت (اللام) ومنهم من أثبت (معنى اللام) ومنهم من لم يذهب إليها وأثبت الاختصاص فقط.
٥. هناك استعمالاتٌ كثيرة في معاني الإضافة تخرج عن معاني تقدير حروف الجرّ .
٦. الإضافة إلى الجمل وسّعت دائرة المعاني التي اختصّت بها الإضافة ، وبالوقت نفسه هي . على الأرجح . ليست على تقدير حرف.
٧. اختلاف النحاة في عامل الإضافة يثبت تنوّع آراء النّحاة في تصّور العامل النّحوي ، فمنهم مَن نظر إلى الأصل وقاس عليه ، ومنهم من نظر إلى ظاهر اللفظ ، ومنهم من نظر إلى فروع المعاني ،ومنهم من نظر إلى عموم المعنى ، والأولى هو دوران العامل بحسب المعنى .

هذا ملخّصُ ما وقف عليه البحثُ بتوفيق الله سبحانه ، وهو الهادي إلى سبيل الرشاد .وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين .

المصـــادر والمراجـــع

. ارتشاف الضَّرَب من لسان العرَب ، محمّد بن يوسف بن علي ،أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمّد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط١ ، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨ م .

. الأشباه والنظائر ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت٩١١هـ) ، عُني به : غريد الشّيخ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط٢، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م.

. الأصول في النحو ، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، دار الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م .

ـ إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د. فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي ، سوريا ، حلب ، ط٥ ، ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٩م .

. أمالي ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب الكردي المالكي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين : البصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، دط ، ٢٠٠٥م .

ـ أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، جمال الدّين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : د.بركات يوسف هبّود ، دار ابن كثير ، دمشق . بيروت ، ط١، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م .

. الإيضاح في علل النَّحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م .

. البحر المحيط ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمّد معوّض ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م .

. البسيط في شرح جمل الزّجاجي ، أبن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السّبتي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق : د. عيّاد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط١، ١٤٠٧ . ١٩٨٦م .

ـ التّبصرة والتّذكرة ، أبو محمّد عبد الله بن علي بن اسحاق الصّيمري (من نحاة القرن الرّابع) ، تحقيق : د.فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م .

. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية للنشر – تونس ، ١٩٨٤ هـ .

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١ ، دت .

ـ تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن) ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي –بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ .

. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت٧١٠هـ) ، تحقيق: يوسف علي بديوي ، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو ، دار الكلم الطيب، بيروت ، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

ـ توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) ، أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت ٦٣٩هـ) ، تحقيق : د. فايز زكي محمّد ، دار السلام ، القاهرة ، ط٢، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .

. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) ،شرح وتحقيق : الأستاذ عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ،ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

ـ الجرُّ بعد الحرف في النّحو العربي ، د. صادق حسين كنيج ، مركز البحوث والدّراسات الاسلاميّة ، ديوان الوقف السنّي ، بغداد ، ط١ ، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.

. الجمل في النّحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزّجاجيُّ (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق : د.علي توفيق الحمد ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ، دار الأمل ، إربد ، الأردن،ط١ ، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م .

ـ حاشية الخضري على شرح بن عقيل على ألفيّة بن مالك ، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت ١٢٨٧ هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمّد البقاعي ،دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م .

ـ حاشية الصّبان ، محمد بن علي الصّبان (ت١٢٠٦هـ) ، تحقيق : محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ط١، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م .
ـ الحدود في علم النّحو ، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت٨٦٠هـ) ، تحقيق : نجاة حسن عبد الله نولي ، نشر : الجامعة الإسلامية بالمدينة ، الطبعة: العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
. الحذف والتقدير في النحو العربي ، د.علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٨ م .
ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السيّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة ، بيروت ، دط ، دت .
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م
ـ الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٣هـ) ، تحقيق محمّد علي النّجار، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصريّة ، ١٣٧٦هـ . ١٩٥٧م ، دط.
ـ الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) ، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق ، دط ، دت .
. ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، تحقيق : د. محمد حسين ، وكتبة الآداب الجماميز ، مصر ، دط،دت.
ـ ديوان امرئ القيس ، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي(ت ٥٤٥ م) ، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة – بيروت ، ط٢، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
ـ ديوان شعر المتلمّس الضّبعيّ، تحقيق : حسن كامل الصّيرفيّ ، معهد المخطوطات العربيّة . جامعة الدول العربيّة ، الشّركة المصريّة للطباعة والنّشر ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ . ١٩٧٠م ، دط.
. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الديّن عبدالحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٤م.
ـ شرح التوضيح على التصريح ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق : محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

ـ شرح الرضي على الكافية ، رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م .
. شرح قطر النّدى وبل الصدى ، أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، دط، ٢٠٠٩م .
. شرح كتاب الحدود في النّحو ، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ، تحقيق: المتولى رمضان أحمد ، مكتبة وهبة ، القاهرة ،ط٢، ١٤١٤هـ . ١٩٩٣م .
. شرح المفصّل للزمخشري ،موفق الدّين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣هـ) ، عُني به : د.إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م .
ـ شرح المقدّمة الآجروميّة لمحمّد بن محمّد بن داود الصّنهاجي المعروف بـ (ابن آجروم) (ت ٧٢٣ هـ)، شرحها الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، مطابع المنار الحديثة ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤ م.
ـ ظاهرة التخفيف في النّحو العربي ، د. أحمد عفيفي ، الدار المصريّة اللبنانيّة ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م .
ـ العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، بغداد ،
ـ كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م .
ـ الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢١هـ . ٢٠٠١م .
ـ اللؤلؤة في علم العربيّة وشرحها ، يوسف بن محمّد السُّرَّمَرّي (ت ٧٧٦هـ) ، تحقيق : د.أمين عبدالله سالم ، مطبعة الأمانة ، مصر ، ط١، ١٤١٢هـ . ١٩٩٢م.
. اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر – دمشق ، ط١، ١٩٩٥ .

. لسان العرب ، جمال الدّين أبو الفضل محمد بن منظور (ت٧١١هـ) ، عُني به أمين محمّد عبد الوهاب ، ومحمّد صادق العبيدي ، دار إحياء التّراث العربي ، بيروت ، ط٣ ، دت .

ـ اللمحة في شرح الملحة ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

. اللّمع في العربيّة ، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق د. سميح أبو مغلي ، عمان ، دار مجدلاوي ، ١٩٨٨م .

. المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير ، أحمد بن محمّد بن علي الفيّومي (ت نحو ٧٧٠هـ) ، دار الحديث ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م .

ـ المصطلح النّحوي ، عوض حمد القوزي ، الناشر : عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، ط١ ، ١٤٠١هـ .١٩٨١م .

ـ معاني القرآن ، سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، عُني به : إبراهيم شمس الدّين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ،١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م .

ـ معاني القرآن ، يحيى بن زياد (أبو زكريا) الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م .

ـ معاني النّحو ، د. فاضل صالح السّامرّائي ، دار إحياء التّراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧ م .

ـ المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ، وأحمد الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد النجار ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، دار الدعوة ، ط٣ ، دت .

ـ المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط١، ١٩٩٣ .

. المقتضب ، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمّد عبدالخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف ، جمهورية مصر العربيّة ، ط٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

. نتائج الفِكَر في النّحو ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السّهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمّد معوّض ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١، ١٤١٢هـ . ١٩٩٢م.

. النّحو الوافي ، عباس حسن ، مكتبة المحمدي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .

ـ النّكت والعيون ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت٤٥٠هـ) ، تحقيق : السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (الشاملة ، موافق للمطبوع)، دط ، دت.

. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ، استانبول سنة ١٩٥١، وأعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان.

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،جلال الدّين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدّين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م .

البحوث :

. الفصل بين المتضايفين قراءة ابن عامر نموذجا ، أ.م.د. عامر عايد عيدان ، بحث منشور في مجلة الفتح ، العدد ٢٦ ، ٢٠٠٦ م .